الاتجاهات الاقتصادية الحديثة

وتطوير الادارة فى الدول الاشتراكية

الدكتور عبد السلام بدوى

تحاول هذه الدراسة عرض جانب من المشكلات التى واجهتأجهزة الادارة والتخطيط فى الدول الاشتراكية وعلى وجـــه خاص الاتحـــاد السوفيتى ، ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، كذلك القاء الضوء على الوسائل التى استحدثتها لتطوير نظم الادارة سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى المشروعات الانتاجية لتجعل مساهمة المنتجين فى ادارة مشروعاتهم أكثر فاعلية ، وتحفزهم على بذل المزيد من الجهد لرفع انتاجية تلك المشروعات بالوسائل المادية أو المعنوية بما يعود عليهم فى النهاية بالكسب المادى ، وعلى الاقتصاد القومى بالنمو والتطور .

أولا ــ الاتحـــاد السوفيتى

مرحـــلة الانتقـــال :

واجهت الصناعة السوفيتية عدة مشكلات رئيسية تتمثل فى معارضـــة التجديد ، وقلة الكفاية ، وعدم الاستخدام الرشيد للموارد فى بعض الاحيان ، فاتجهت أبصار رجال الاقتصاد السوفيت نحو استخدام الاساليب الادارية المعمول بها فى النظام الراسمالى ، وأهمها جميعا حافز الربح ، ذلك أن هدف المنافسة الدائرة بين الشرق والغرب . هو التفوق الاقتصادى . وقد ذكر « خروشوف » فى اجتماع اللجنة المركزية فى نوفمبر عام ١٩٦٢ أن تعليمات « لينين » تقضى بأن يتعلم السوفيت من الرأسمالية عند الضرورة ، وأن ينقلوا عنهـــا ما يجدونه معقولا ومفيدا . وظهرت فى السنوات الاخيرة مؤشرات جديدة للنجـــاح ، وحوافز مادية ، لتستخدم فى تقييم أداء المشروع ومكافأة العاملين به ــ ولقد اقترح السوفيت عددا من المؤشرات لقياس مدى نجاح المشروعات فى مختلف ميادين الصناعة ، منها مؤشر فائض القيمة ، وانتاجية الالة ، والتكاليف النمطية .

ولقد طالب « ليبرمان » ، أستاذ الاقتصاد بجامعة خاركوف ، وأحد أعضاء المجلس الاقتصادى لاقليم خاركوف باجراء اصلاحات أساسية فى الاقتصاد السوفيتى . وتدور اقتراحات « ليبرمان » حول اتباع حافز الربح ، وتوفير قدر كبير من اللامركزية . وفى هذا قال « خروشوف » « يجب أن نرفع من

أهمية الربح والربحية ، وأن نتيح الفرصة للمشروعات لتحقيق الارباح حتى تستطيع تنفيذ خططها بشكل أفضل » . ويقول « ليبرمان » أن الربح فى النظامين (الراسمالى والاشتراكى) يمثل فائضا على مستوى المشروع ، الا انه فى النظام الراسمالى يعد هدفا فى حد ذاته ، يأخذ طريقه الى جيوب اصحاب راس المال ، بينما هو فى النظام الاشتراكى وسيلة الى غاية تهدف الى توفير حياة أفضل للجميع (١) .

وتقضى خطة « ليبرمان » بأن يقتصر دور الاجهزة المركزية على تحديد حجم الانتاج الكلى ، والعناصر الرئيسية فىخطة الانتاج (المدخلات)، ومواعيد تسليم المنتجات . وبذلك يمكن توفير قدر أكبر من الاستقلال للمشروعات الاقتصادية ، حتى يتاح لها حرية اتخاذ القرارات التى تناسب ظروف العمل، وهى القرارات التى كانت من قبل فى يد سلطة أعلى ، وهذه تشمل : انتاجية العمل وتكلفةالانتاج وتحديدالاجور والعدد الكلى للعاملينوالربح والاستثمارات والتجديدات .

ويقترح « ليبرمان » أن تكون الربحية هى المؤشر الرئيسى لقياس مدى نجاح المشروع ، وتحسب بنسبة اجمالى الربح الى اجمالى الأصول (الثابتة والمتغيرة) . كما اقترح أن يكون الربح مرتبطا بحجم المبيعات ، على أساس أسعار محددة من قبل ، أو على أساس أسعار ثابتة . والغرض من ذلك هو اثارة اهتمام المشروعات باستخدام ما لديها من أصول وموارد ومعدات استخداما اقتصاديا . فلو انتجت المشروعات كمية اكبر من المنتجات بكمية ثابتة من المدخلات فان عائدا أعلى سيتحقق ، ويقترح أن ترتبط مكافأة المديرين بالعائد الذى تحققه مشروعاتهم . الا انه اشترط تحقيق مؤشرات ثلاثة يترك تقريرها لسلطات أعلى وهى ، الانتاج الكلى وتوليفة الانتاج ومواعيد التسليم .

ويرى « ليبرمان » أن يقوم كل مشروع باقتراح نسبة العائد السنوى الذى يمكن ان يحققه ، فاذا تجاوزت الارباح النسب المستهدفة ، تصاعدت مكافأة العاملين فى المشروع . ومعايير الربحية تحددها السلطة الاعلى لكل مشروع وعليه أن يسعى الى تحقيقها ، حتى يحصل على المكافآت المقررة . ومؤشرات الاداء يجب تحديدها مقدما ، قبل بدء فترة التشغيل ، بحيث تظل القواعد التى بنيت على أساسها نسبة الربحية مستقرة وثابتة ، دون تغيير لفترة طويلة . ويكون من حق المشروع الاحتفاظ بجزء من الارباح التى حققها ، وبذلك يتوافر له رصيد يستخدمه فى استثمارات جديدة ، أو ادخال تكنولوجيا حديثة ، أو تحسين عمليات الانتاج ، حتى يزيد من أرباحه مستقبلا . ويقترح « ليبرمان » نظاما للمشاركة فى الربح ، تشجيعا على بذل جهد جماعى موحد

---

(١) راجع مقالات ليبرمان حول الاصلاح الاقتصادى المنشورة فى مجلة :
Problems of Economics, Dec. 1962.

نحو تحقيق الربح . فالمكافآت التى تدفع للاقسام ، ولجماعات العاملين والافراد بالمشروع ، ستعتمد على قدر ما ساهموا به فى تحقيق الارباح . ويكون من حق الادارة ، حرية استخدام رصيد المكافآت ، بالشكل الذى يدفع بعجلة الانتاج ويرفع الكفاية الانتاجية .

وفى ظل الظروف الراهنة هناك ما يدفع ادارة المشروع الى تخزين سلع تامة الصنع أكثر من احتياجات العملاء ، حيث أن المكافأة ترتبط بحجم المنتج ، أما فى ظل النظام المقترح ، فستضطر الادارة الى انقاص حجم المخزون ، حيث أن الارباح تحسب على أساس المنتجات المباعة فعلا . وسيحد ذلك من انتاج سلع رديئة ، أو غير مطلوبة ، وبالتالى سينقص حجم المخزون ، وهو ما كان موضوع شكاوى كثيرة .

وقد انتقد البعض مقترحات « ليبرمان » ووصفوها بالراديكالية ، وبأنها ردة عن الاشتراكية ، وقالوا ان اعتماده على الربح سيجعل النظام المقترح لا يختلف كثيرا عن الاسلوب المتبع فى ظل الرأسمالية .

ولقد طبقت تشيكوسلوفاكيا نظاما مماثلا لخطة « ليبرمان » خلال الفترة ١٩٦٣/١٩٦٢ . غير انه من خــلال التطبيق ، وضح للسوفيت كثيرا من المشكلات التى كان يمكن ظهورها فى الصناعة السوفيتية (١) . فطالما أن المشروع سيكون مستقلا فى تقرير أجور العاملين به ، ويحدد القوى العاملة والتكلفة ، والخطة الاستثمارية ، فان ثمة مضاعفات ستظهر على المستوى القومى ، اذ ستهرب الموارد من القطاعات ذات الدرجة الاولى فى الاولوية ، والتى تدفع عجلة النمو الاقتصادى ، الى قطاعات ثانوية ، كما ستكون هناك أيدى عاملة وموارد أزيد عن الحاجة ومعطلة فى بعض القطاعات ، بينمــا تشكو قطاعات أخرى من نقص الموارد . وسينجم عن ذلك اختلال التوازن بين الاجور والدخل القومى والاستهلاك ، وبذلك يتأثر نظام التخطيط على المستوى القومى بدرجة كبيرة ، هذا بالاضافة الى ما يمكن أن يكون لتطبيق هذا النظام من أثر على التجارة الخارجية .

ونظرا لان المشروعات التى حققت أرباحا كثيرة ، سيسمح لها باستثمار جانب من فائض أرباحها ، فسينجم عن ذلك عدم التوازن بين شتى فروع الصناعة ، اذ سيضحى بالمشروعات ذات الاولوية لحساب المشروعات الاكثر ربحية ، والتى تعتبرها الدولة فى المرتبة الثانية من الاهمية ، كذلك يتعذر تمويل المشروعات التى لم تستكمل بعد ، وتزويدها بالمعدات والمواد اللازمة لتشغيلها . ولقد كانت مشكلة تحديد الاولويات وتوزيع الاستثمارات من بين

---

(١) B-Richman «Managerial motivation in Soviet and Czechoslovak Industries: a Comparison,» Journal of the Academy of Management, Summer, 1963. P. 107.

المشاكل الحادة التى واجهت رجال الاقتصاد عند تطبيق نظام اللامركزية فى التخطيط والادارة .

وتعتبر حالة التذبذب فى الموارد من بين مشكلات التطبيق التى واجهت المشروعات التشيكية فى الحصول على حاجتها من مستلزمات الانتاج المطلوبة للتشغيل . اذ اتجهت تلك الموارد نحو المشروعات الاكثر ربحـــا ، تاركة الصناعات الاستراتيجية وذات الاولوية تعانى من نقص الموارد ، كما أسفرت النتائج عن وجود موجات تضخمية وارتفاع فى الاسعار ، والتضحية بأعمال التجديد من أجل الحصول على الربح .

وازاء تلك النتائج ، أبقت خطة « ليبرمان » أمورا ثلاثة فى يد السلطات المركزية هى نوع الانتاج وكميته ومستهلكيه ، حيث أن تلك السلطات ستظل هى الجهة التى تقرر حجم الانتاج الكلى . وتركيب المنتج ومواعيد التسليم ، أما من ناحية الربحية فيجب أن تكون معاييرها مرنة ، بحيث تراعى التقدم الفنى فى الصناعة وطبيعة عمليات المصنع وموقعه ، ونصيب المصنع من المنتجات الجديدة وهيكل الاسعار . غير أن الربحية لن تمثل مقياسا للكفاية الا بالنسبة للمشروعات التى تنتج سلعا نمطية مثيلة ، لا تتغير من آن لاخر . كذلك يلزم تعديل نظام الاسعار والاثمان ، ليعكس التكاليف الفعلية ، وظروف الطلب على السلع .

ويعارض البعض ليبرمان فى استخدامه مؤشر الربح وحده كمعيار لقياس كفاية المشروعات ، ويرى هؤلاء أنه يمكن استخدام مؤشر الربح فى المشروعات التى تنتج خطا ثابتا ومتجانسا من الانتاج ، مثل الصناعات الاستخراجية ، مع ضرورة الاعتماد على مؤشر المبيعات الفعلية كمؤشر للرقابة على كفاية المشروع .

اللامركزية :

أيد معظم القادة السوفيت لامركزية الادارة ، غير أنهم اشترطوا وجود معايير موضوعية حتى يمكن اتخاذ قرارات سليمة على المستوى الاقليمى . ففى النظام الرأسمالى يمكن تحقيق لامركزية كبيرة فى الادارة داخل الشركات الفردية ، ذلك أن نظام الاسعار فى اقتصاديات السوق يبدو موجها فعالا فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، كما أن حافز الربح يهيىء للشركات قوة دافعة لزيادة نشاطها ، علاوة على أن المنافسة تصبح عاملا لمراجعة أوضاع الشركات من ناحية كفايتها الاقتصادية . ولتحقيق هذه النتائج فى الاقتصاد السوفيتى ، فانه ينبغى ايجاد معايير موضوعية فى مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية ، حتى يمكن منح المزيد من السلطة لمديرى المشروعات ، واستخدام الربح كمعيار للنجاح .

وتشكل الاسعار عاملا هاما فى أى نظام يقوم على الربحية ، وهذه ترتبط

بمدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح فى اطار هيكل معين للاسعار ، تعكس التكاليف الفعلية والقدرة النسبية للموارد . وبهذا تستطيع المشروعات ان تتخذ قرارات مبنية على قواعد اقتصادية سليمة . وهناك اتجاه الى فرض نسبة على استهلاك الاصول فى نظام المحاسبة الاقتصادية ، لمعرفة مدى كفاءة المشروع فى استغلال الموارد المتاحة . ويستخدم فى الوقت الحاضر نظام اشبه بجهاز السوق بالنسبة لقطاع المزارع الجماعية حيث يمكنها البيع بأسعار تتحدد وفق المعروض من السلع والطلب عليها ، كذلك فان الدولة تحدد جانبا من أسعار التجزئة لموازنة زيادة الطلب بالمعروض من السلع الاستهلاكية(١) .

ولقد استخدمت يوغوسلافيا علاقات السوق وحوافز الربح كضوابط اقتصادية لقياس كفاية المشروعات بالرغم من ملكيتها للدولة . فأغلب المنتجات لا تخضع فى تسعيرها لاجهزة مركزية ، كما أن جانبا كبيرا من المشروعات تقرر بنفسها ما يجب انتاجه وكميته ونوعه ، كما قامت الدولة بحماية حقوق الاختراع والنشر . وترتب على ذلك زيادة فى الدخل القومى وصلت الى ١٣٪ فى الفترة من ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ . وقد شجعت هذه النتائج دولا أخرى على اتباع طرق مشابهة ، فاقترح « أوسكار لانج » فى بولنده الأخذ بنظام السوق الاشتراكى ، ولكن بأساليب حديثة للتسعير (٢) .

ومن المنتظر أن يتطور الاقتصاد السوفيتى فى السنوات القادمة الى نظام يصبح فيه تخطيط الاستثمار ومؤشرات الاسعار ، أسسا يسترشد بها مديرو المشروعات ، فى اتخاذ قرارات لا مركزية هامة . ويرى المؤيدون لاتباع أسلوب اللامركزية فى الاتحاد السوفيتى ، ومن أبرزهم « ليبرمان » ، أن يقتصر دور جهاز التخطيط المركزى على تحديد أهداف عامة يسعى الاقتصاد القومى الى تحقيقها فى فترة مقبلة ، على أن يترك لجهاز الادارة فى المشروعات سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تنفيذ تلك الاهداف . ويرى هؤلاء بأن اصلاح نظام الاسعار يجب أن يسبق اتباع أسلوب اللامركزية . ولهذا فان السوفيت يؤيدون أى تقدم فى تكنولوجية التخطيط ، يكون من شأنه تحقيق قدر اكبر من اللامركزية ، واعطاء سلطة أوسع لمديرى المشروعات ، ومع ذلك فهم يهتمون بالكفاءة الادارية ، وبنظام الحوافز ، أكثر من اهتمامهم بالمشكلات على مستوى القطاعات الاقتصادية .

---

(١) Alec Nove, «The Soviet Economy» Frederick A. Praeger, 1961 Chap. 8, 10.

(٢) راجع مشكلات التسعير فى الدول الاشتراكية وبولنده :

A. Waker, «Socialist Operational Price System», American Economic Review, March, 1963, P. 109.

وعن يوغوسلافيا :

A. Waterston, «Planning in Yugoslavia,» John Hopkins Press, 1962.

نظام التموين بالمواد :

يطالب عدد من الاقتصاديين السوفيت وعلى رأسهم « نيشينوف » بتحويل نظام تخصيص الموارد الى نظام تقوم فيه الدولة بالاتجار فى تلك السلع ، وذلك بأن تشترى المشروعات حاجتها من المنتجين مباشرة ، ومن مؤسسات الاتجار بالجملة أو التجزئة ، ومن المستودعات المحلية . ويعتمد النظام المقترح على الاسعار السوقية . ومن الجدير بالذكر أن المشروعات السوفيتية ، مسموح لها فى الوقت الحاضر أن تحصل على حاجتها من السلع والخدمات دون قيود ، سوى تلك المفروضة على الاسعار كما أنشئت فى بعض الاقاليم مكاتب مهمتها شراء السلع الزائدة عن حاجة المشروعات ، ثم بيعها لمشروعات تكون فى حاجة اليها . واذا استخدمت مقاييس الربحية ، وعائد المبيعات كمؤشرات لقياس كفاية المشروع وحتى بدون وجود نظام شامل للاسعار فان نظام توريد مستلزمات الانتاج سيكون أكثر فاعلية .

ومن الوسائل الاخرى لعلاج مشكلة الامداد بالمستلزمات، اهتمام السوفيت بحركة الدمج بين المشروعات ، التى تتخذ شكل التكامل الرأسى والافقى ، وفى مجال التكامل الرأسى تندمج مصانع الملابس مع مصانع النسيج ، والمصانع المنتجة للجلود معمصانع بيع الاحذية، بحيث يصبح مدها بمستلزمات الانتاج أكثر سهولة . وبذلك يكون للمشروعات المندمجة قدرة أكبر على المساومة مع الموردين .

ومن بين المقترحات فى قطاع السلع الاستهلاكية ، خلق الاهتمام من جانب منتجى السلع الاستهلاكية برغبات المستهلك . ويقترح بعض دعاة الاصلاح أن تتكامل الانشطة التجارية ، بمعنى أن المنتجين ، ومؤسسات الاتجار بالجملة ، ومحال البيع بالتجزئة تكون خاضعة لرئاسة واحدة . ويرى جانب آخر ضرورة ايجاد تكامل بين المنتج والموزع ، أو أن يسمح للمنتج بالبيع مباشرة الى محلات التجزئة ، وبذلك تنتفى الحاجة الى مؤسسات الاتجار بالجملة . ولقد قامت بالفعل بعض المشروعات الصناعية ، على سبيل التجربة ، بفتح فروع لبيع منتجاتها للمستهلكين ، فتقوم مصانع الاحذية أو المنسوجات بافتتاح فروع تابعة لها للبيع بالتجزئة ، فاذا ما تم تنفيذ مثل هذه الاقتراحات ، فانه من المتصور أن يتحسن نظام الادارة فى المشروعات ليكون أقرب الى ظروف السوق واحتياجات المستهلك كما سيكون له نتائج افضل على المدى الطويل (١) .

---

(١) «The Soviet Economic Reform, Main Features and Aims», Novosti Press Agency Publishing House.

ثانيــا ــ يوغوسلافيــا

١ ــ تطور الادارة العمالية :

لقد طرأ على الهيكل الاقتصادى ليوغوسلافيا تطور ملحوظ منذ الحــرب العالمية الثانية ، وصاحبه تغير فى التنظيم السياسى والاجتماعى ، مما استلزم أن يمر الاقتصاد بنظم من التخطيط تراوحت بــين التركيز الكامل فى اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والتوزيع ، وبين محاولة التوفيق بين مزايا المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ .

وقد بدأت المرحلة الاولى عام ١٩٤٦ واستمرت حتى عام ١٩٥٠ وفيهــا سيطرت الدولة على جميع وسائل الانتاج لضمان أحداث التغيير الاجتمــاعى ولتحقيق تنمية سريعة للاقتصاد القومى ، واتبعت فى ذلك أسلوب التخطيــط المركزى مقتفية فى ذلك أثر الاتحاد السوفيتى . وقد استوجب ذلك تركيز سلطة تحديد أولويات استخدام الموارد الاقتصادية الهامة لتوزيعها بين أوجه الاستثمار والاستهلاك المختلفة . واتخذ التخطيط فى هذه المرحلة صــبغة ادارية ، اذ اعتمد تنفيذ الخطة على سلسلة من القرارات الادارية ، تحــدد مدى مساهمة المشروعات الاقتصــادية فى تحقيق اهداف الانتاج ، وأعيــد تنظيمها ، ووحدت أساليب ادارتها . ولقد ساعد على نجاح التنظيم المركزى فى تلك المرحلة وضوح المشكلات ، وقلة عدد المشروعات التى اعتبرت محور عملية التنمية ، هذا بالاضافة الى السيطرة التــامة على القطاع المــالى ، وعلى كافة عوامل الانتاج ، مما يسر تركيز الجهود فى تلك النواحى التى لهــا أهمية قومية .

غير أن التنظيــم المركزى تطلب جهــازا ضخما من الموظفــين ، وكادت بيروقراطية هذا النظام أن تنحرف به نحو رأسمالية الدولة بدلا من الاشتراكية . وبدأت تظهر بعض المشكلات نتيجة بعد الجهاز الادارى عن التعــرف على مشكلات القاعدة ، مما جعل بعض القرارات التى تصدر غير مناسبة للظروف الموضوعية ، ولم يتيسر استغلال الموارد على الوجه الاكمل داخل المشروعات ، نظرا لانعدام الحوافز المادية أمام المنتجين المباشرين .

وابتدأت المرحلة الثانية عام ١٩٥٠ ، وتميزت بتطور تفسير مفهوم النظرية(١) الشيوعية فى يوغوسلافيا ، اذ أخــذت بمبدأ تضاؤل دور الدولة فى تنظيم وادارة المجتمع ، بحيث يعهد بالمهام الاقتصادية التى كانت تقوم بها من قبل الى المؤسسات والأفراد . ومن ثم صدرت عدة تشريعات عام ١٩٥٠ استهدفت

---

(١) فى هذه المرحلة انفصلت يوغوسلافيا عن مجموعة الكومنفورم ، وكان يطلق على الوضع الجديد منها اسم تيتوية Titoism للتفرقة بينها وبين النظم الاشتراكية الاخرى التى سارت على نهج الاسلوب الماركسى .

قيام العمال بادارة المشروعات التى يعملون فيها نيابة عن المجتمع فى حدود القوانين القائمة . وذلك وفقا لمبدأ « الادارة الذاتية » . وأصبح من حق العمال المشاركة فيما يحققه المشروع من فائض(١) . وبذلك استقلت المشروعات فى ادارة شئونها ، كل بالطريقة التى تحقق له أقصى عائد ، وذلك فى نطاق الخطة العامة التى أصبح العمال « المنتجون » يسهمون فى وضعها عن طريق مجلس العمال فى المشروع ، ومجلس المنتجين فى الكميون ، والمستويات الادارية الاعلى درجة .

ولقد اقتصرت مهمة أجهزة الخطة على وضع الاهداف العامة ، وعلى الدراسة والتحليل والمتابعة ، وبيان معدلات النمو ، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها ثم عرضها على الهيئات المسئولة لاقرارها . وهكذا لم تعد الخطة تلزم المشروعات بتنفيذ برامج تفصيلية ، وانما تكتفى بتحديد اهداف اجمالية للقطاعات الاقتصادية ، وتترك للمشروعات حرية تنظيم عملية الانتاج والتوزيع وطريقة التعامل فى الاسواق الخاصة بها . وعلى الرغم من ان الخطة العامة تعتبر ملزمة لوحدات الانتاج ، الا أن لكل مشروع خطته الخاصة به التى يقوم بوضعها وفقا لامكانياته دون حاجة الى الرجوع الى هيئة أخرى لاقرارها . ويستعين المشروع فى وضع خطته بالغرف التجارية والاتحادات الصناعية . ولم تعد الخطة تعتمد فى تنفيذها على قرارات ادارية ، بل استبدلتها باجراءات اقتصادية وتنظيمية وسياسية . وتتمثل الاجراءات الاقتصادية فى توجيه الاستثمار عن طرق التسهيلات الائتمانية . وتوزيع فائض المشروعات ، واستخدام الضرائب ، وأهمها ضريبة رقم الاعمال للتمييز بين أنواع الاستثمار والتأثير فى الاستهلاك . وتشمل الاجراءات التنظيمية اشتراك المجالس العمالية للمشروعات فى وضع الخطة ، ويعاونها فى ذلك الغرف التجارية واتحادات الصناعة ، ومجلس المنتجين فى الكوميون. أما الاجراءات السياسية فتقوم بها نقابات العمال ومنظمات الاتحاد الاشتراكى والحزب ، وغرضها تعبئة العمال وتوجيههم لتحقيق أهداف الخطة(٢) .

---

(١) ان حرية المشروعات فى توزيع ايراداتها مقيدة بالتزامات معينة يفرضها المجتمع . فالمشروع عليه أن يسدد تكاليف مستلزمات الانتاج وأداء فائدة على رأس المال العامل ، ورأس المال الثابت نظير استخدام الاصول الثابتة ، ودفع ريع للارض المقام عليها المشروع وضريبة على رقم الاعمال وهى ضريبة متميزة ، فاذا تبقت بعد ذلك ايرادات تزيد عما سيدفع للاجور كحد أدنى ، فان المشروع يؤدى ضريبة تخصص لرفاهية العمال ، وحصيلتها تكون صندوقا أو أكثر للاسكان والخدمات الاجتماعية والتأمين ، وهذه تستقطع بنسبة معينة من الاجور . وما يتبقى بعد ذلك يوزع بين الاجور وتلك الصناديق مع تكوين احتياطى سنوى لمقابلة أعمال التوسع . هذا وتفرض الدولة ضريبة على تلك الصناديق الاجتماعية لصالح الخزانة العامة ولتمويل الصناديق المركزية .

وبذلك نجد أن « صافى الفائض » يوزع بين العمال والصناديق الاجتماعية وبين تكوين الاحتياطيات .

(٢) Branko Kubovic and Others, «Economic Planning in Yugoslavia,» Jugoslavija, Beograd, 1959.

وبموجب دستور ١٩٥٣ اعتبر المشروع وحدة اقتصادية قانونية مستقلة ، نتيجة لالغاء التدخل المباشر من جانب أجهزة السلطة التنفيذية ، وأصبح هو الدعامة التى ترتكز عليها الحياة الاقتصادية فى يوغوسلافيا ، وخلية النشاط فى مجالات الانتاج والخدمات والتجارة . واصبحت له شخصية اعتبارية ، فيستطيع أن يدخل فى علاقات مع الغير سواء فى الداخل أو الخارج ، ويعتبر مسئولا عما يترتب على هذه العلاقات من التزامات . ويستطيع أن يحدد حجم السلع المنتجة على ضوء أرقام الخطة ، والطلب الكلى ، والفائض المتوقع الحصول عليه .

ويعتبر الاتفاق بين المشروعات على تحديد أسعار البيع أو اقفال الاسواق لصالح مشروع معين ، عملا غير قانونى ، ولذلك فان المشروع يدخل فى منافسة مع غيره من المشروعات التى تنتج سلعا مثيلة . وهذه المنافسة تدفع بالمشروعات الى زيادة الانتاجية وتحسين نوع السلعة أو الخدمة .

وتحصل المشروعات على التمويل اللازم لاغراض التوسع أو التشغيل عن طريق التسهيلات الائتمانية من بنك الكميون أو من بنوك الاستثمار ، ومن الموارد المالية الذاتية التى تتكون أرصدتها من نسبة معينة من الفائض الذى يحققه المشروع . وتمنح القروض للمشروعات على اساس المفاضلة فيما بينها من ناحية سلامة مركزها المالى ، وما لديها من أرصدة احتياطية ،ومقدار ما ستحققه كل منها من فائدة للاقتصاد القومى ، ومقدرتها على السداد فى فترة أقل ، مع دفع سعر فائدة أعلى من غيرها ، وكذلك مقدار ما تقدمه من ضمانات . وقد يطلب البنك ضمانا من جمعية الشعب فى الكميون أو من المستويات الادارية الاعلى درجة اذا وجد أن الضمانات المحلية غير كافية .

وتتحدد العلاقة بين المشروع وأجهزة الدولة عن طريق ما تصدره الدولة من تشريعات ، وما تقوم به من اشراف على تنفيذ النصوص القانونية ، وما ترسمه من خطط للتنمية ، ثم مراقبة تنفيذ السياسة الاقتصادية ، وأهمها سياسة الاسعار والاجور ، والزامها المشروعات باتباع طرق محاسبية موحدة، وباجراء المعاملات التجارية فيما بينها عن طريق البنوك ، على أن يلتزم كل منها بالتعامل مع بنك واحد معين .

وفيما يختص بعلاقة المشروع بالخطة القومية ، تقوم الخطة بوضع نسب عامة لتنمية الاقتصاد القومى خلال فترة معينة ، على أن تهىء فى الوقت نفسه الادوات الاقتصادية لكى تدفع المشروعات لتحقيق النتائج المرجوة . وبهذا يكون للمشروع حرية تحديد الاستثمارات وحجم الانتاج وأسعار السلع التى ينتجها ، وهذه يضمنها فى خطته السنوية ، والتى تكون متناسقة مع الخطة الاقتصادية العامة . وتقدم المشروعات تقارير دورية الى أجهزة التخطيط والاحصاء عن نتائج عملياتها ، فهى لا تتبع اى وزارة أو هيئة حكومية ، وانما هى مشروعات مستقلة ترتبط بالمجتمع المحلى ، ولكن توجد

علاقة وثيقة بينها وبين الغرف التجارية والاتحادات الصناعية لايجاد نوع من التنسيق فى نشاطها .

ويمكن الحكم على نشاط المشروع عن طريق جهازى الاسعار والسوق ، غير أن حرية المشروعات ليست مطلقة فهى مقيدة بالخطة ، ومن ثم تتدخل الدولة فى الوقت المناسب لتحقيق معدل النمو المطلوب ، اذا لم يستطع جهاز الاسعار تحقيق الاهداف المطلوبة ، كما أنها تتدخل عند حدوث اختلال وقتى نتيجة لنمو سريع غير متوازن عن طريق الاحتياطى السلعى ، للحد من التقلبات فى الاسعار ، وموازنة المطلوب من السلع مع المعروض منها ، كذلك عن طريق تنظيم توزيع المنتجات بين المستهلكين ، وضمان حد أدنى لاسعار بعض المنتجات الهامة ، وتقرير حد أقصى لاسعار المواد الخام . وليس للمشروعات حق رفع أسعار منتجاتها الا بعد اخطار الجهات المسئولة والحصول على موافقتها .

ثم أن الدولة تشرف على عمليات الاستيراد والتصدير فتحتكر مؤسسات التجارة الخارجية ، جميع عمليات الاستيراد « ومعظم » عمليات التصدير تحقيقا لاغراض الخطة ، وتتم تسوية الحسابات عن طريق بنك التجارة الخارجية الذى تؤول اليه كل حصيلة النقد الاجنبى (١) .

وعلى ذلك فان جهازى الاسعار والسوق لا يلعبان دورهما كاملا اذ أن تخصيص الموارد الهامة يتم عن طريق جهاز التخطيط ، ويتم تحديد الاسعار بواسطة كثير من الاجراءات التنظيمية والاقتصادية .

وتتحدد علاقة المشروع ببنك الكميون أو بنك الاستثمار ، بحجم الائتمان ونوعه ، الذى يحصل عليه من أى منهما . فيقوم البنك بالتأكد من أن الائتمان المطلوب يسير وفق الخطة العامة ، وأنه سيستخدم وفقا للاغراض التى طلب من أجلها ، وأن المشروع قادر على الوفاء بالتزاماته قبل البنك . وله أن يطلب فى سبيل ذلك بعض الضمانات ، وله أن يرسل مراقبين لفحص حسابات المشروع واسداء المشورة لحسن استخدام تلك الموارد المالية . وفى حالة عجز المشروع عن السداد فللبنك أن يطلب من جمعية الشعب فى الكميون أن تتدخل لاصلاح أى خطأ .

والمشروع على صلة وثيقة بجمعية الشعب فى الكميون ، فهى تقر خطته السنوية ، وتراجع ميزانيته ، وتصدق على تعيين مديرى المشروعات ، وتحل أى خلاف بين المدير وجهاز الادارة ، ولها أن توقف مؤقتا مجلس العمال أو مجلس الادارة فى المشروعات التابعة لها ، وأن تفرض عليها حراسة

(١) تمنح المشروعات نسبة معينة من حصيلة العملات الاجنبية وتضاف الى حساباتها بالعملة المحلية تشجيعا لهـا على زيادة صادراتها .

قانونية اذا كانت ظروفها الاقتصادية غير ملائمة ، أو اذا ما أخفقت فى أداء التزاماتها المالية ، أو عجزت عن دفع الحد الادنى للاجور ، أو اساءت استخدام الاموال الموضوعة تحت تصرفها ، أو استخدمتها فى غير الاغراض المخصصة لها . وتوجد محاكم اقتصادية من درجتين للفصل فى المنازعات بين المشروع والاشخاص الطبيعية او المعنوية الاخرى . ولها أن تعلن تصفية المشروع اذا لم تكن الموارد كافية لمقابلة الديون . وقد تجرى تسوية اجبارية لسداد الديون . ويقوم بضمان المشروع فى هذه الحالة جمعية الشعب فى الكميون أو البنوك والمنظمات الاقتصادية الاخرى .

٢ ــ المرحلة الحاليـــة :

فى يوليو من عام ١٩٦٥ اتخذ المجلس الاتحادى فى يوغوسلافيا تشريعات هامة تتصل بادارة الاقتصاد القومى . وكان من نتائجها تعديل صرف الدولار الامريكى بالنسبة للدينار اليوغوسلافى ، فأصبح يعادل ١٢٥٠ دينارا ، كذلك تم تقرير رسوم جمركية جديدة ، وتعديل نسبة ضريبة رقم الاعمال . وتقرر عدم تحصيلها من المنتجين ، وفرضها على المبيعات، كما عدلت الاسعار السائدة فى السوق المحلى لتتفق مع سعر الصرف الجديد للدينار ، فزيدت أسعار المواد الاولية بنسبة ٢٣ ٪ ، والغيت الضرائب المفروضة على دخل المشروعات ، وخفضت أسعار الفائدة التى تدفعها المشروعات عن الاصول الثابتة التى تديرها من ٦ ٪ الى ٤ ٪ ، وانخفضت نسبة التأمينات الاجتماعية التى تستقطع من اجمالى رواتب العـــاملين من ٥ر٢٤ ٪ الى ٥ر٢٠ ٪ وكذلك الضريبـــة على الرواتب الكلية للعـــاملين من ٥ر١٧ ٪ الى ٥ر١٠ ٪ ــ والى جانب ذلك تقرر جعل ايجارات المساكن والمحلات متمشية مع تكاليف البناء التى كانت سائدة عام ١٩٦٤ ، وينفذ هذا تدريجيا حتى عام ١٩٧٠ ، كما اجريت تعديلات مماثلة فى السياسة المالية والنقدية . فبالاضافة الى ذلك ، فان تشريعات يوليو ١٩٦٥ أدخلت تجديدات هامة على النظام الاقتصـــادى ، والادوات الاقتصادية ، أحدثت تغييرات جذرية على العلاقات الاقتصادية القائمة ، ومع أن هذه التغيرات ذات طابع اقتصادى الا أنها أثرت دون شك على الانشطة غير الانتاجية فى قطاع الخدمات وفى قطاع الادارة الحكومية .

ويهدف الاصلاح الاقتصادى الى محاولة حل المشكلات القائمة التى يتعرض لها الاقتصاد اليوغوسلافى ، كما يهدف الى تحقيق تنمية سريعة باستغلال الطاقات والموارد المتاحة وتعزيز الادارة الذاتية للعمال التى هى أساس النظام السياسى والاقتصادى فى يوغوسلافيا .

ويرمى الاصلاح الاقتصادى الى علاج المشكلات التى تحتاج الى حـــل عاجل . وتلك التى تحتاج الى علاج آجل وذات طبيعة طويلة المـــدى . والاهداف العاجلة لهذا الاصلاح هى فى المقام الاول ، العمل على موازنة السوق واستقراره ، وخفض الانفاق العام على الاستهلاك الى المستويات المطلوبة ، مع زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك الكلى ، وكذلك تخفيض العجز

فى ميزان المدفوعات بالتوسع فى التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات. وقد اتجه الرأى الى أن موازنة العجز بالتوسع فى زيادة الصادرات تعد وسيلة افضل من معالجته عن طريق تقييد الاستيراد .

وفضلا عن ذلك عمل الاصلاح الاقتصادى على تعديل أسعار السوق المحلى بالنسبة للمنتجات الزراعية والمواد الاولية الاخرى والمعادن والطاقة والنقل ، هذا الى جانب دعم وتعزيز الاحتياطيات المالية من النقد الاجنبى . وواضح أن هذه الاهداف العاجلة لا يمكن وحدها أن تؤدى الى التغييرات المستهدفة ، اذ أن الاصلاح يرمى الى معالجة مشكلات أكثر تعقيدا من تلك التى تنطوى عليها الاهداف العاجلة .

أما الاهداف الآجلة ، فتنحصر فى كيفية جعل الاقتصاد اليوغوسلافى ينتقل من مرحلة التنمية الافقية الى مرحلة التنمية الراسية ، وتطوير الصناعة لتقابل متطلبات العلم الحديث .

ولقد بدأت أعراض هذه المشكلات فى الظهور عندما بدأ الاقتصاد اليوغوسلافى يقترب من مستوى الدول المتقدمة ، وعندئذ كان من الضرورى للاسراع فى التنمية الفنية للصناعة ، أن تعدل سياسة التنمية لتصبح قائمة على أساس التنمية الراسية بدلا من التنمية الافقية . وفى عام ١٩٦١ تم تطبيق نظام للاصلاح الاقتصادى نجم عنه نتائج طيبة ، دعمت نظا م الادارة الذاتية للعمال ، الا أن الظروف الاقتصادية حالت دون تحقيق هذا التحول خلال فترة قصيرة . وبالرغم من تسجيل معدلات عالية من النمو خلال عام ١٩٦٢ (١) ، الا أن الاقتصاد اليوغوسلافى عجز عن تجنب مشكلات التوسع فى الانتاج بانتاجية عمل منخفضة نسبيا ، مقارنة بالانتاجية العامة فى الدول المتقدمة صناعيا فى أوروبا ، ثم ما لبثت هذ ه المشكلات أن ازدادت حدة ، ولهذا السبب استهدف الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٦٥ احداث تغييرات أبعد أثرا من تلك التى حققها برنامج ١٩٦١ ، فتم تعديل سعر الصرف للدينار ، وتخفيض الرسوم الجمركية ، وخفض اعانات التصدير كلها لتصحيح مركز التجارة الخارجية مع الخارج ، كذلك الاهتمام بالصادرات فى السلع التى يمكن بيعها بأسعار تنافسية مع مثيلاتها فى السوق العالمية . وهذا ينسحب بوجه خاص على الصناعات التحويلية ، فهذه الصناعات ستخصص جانبا من انتاجها للتصدير بشرط البيع بالاسعار العالمية دون الحصول على اعانات للتصدير ، وعدم تمتعها بأية اعفاءات جمركية أو ضريبية . وفى هذه الحالة يمكنها أن توفر عن طريق الصادرات النقد الكافى لشراء مستلزمات الانتاج من السوق العالمية . وتكون الصناعة غير مقيدة بشراء تلك المستلزمات من السوق المحلى اذا كانت أسعارها تزيد عن الأسعار العالمية . ويعتمد تطور هذه الصناعات وقدرتها على التصدير على مدى استخدامها لتكنولوجيا حديثة ، وعلى الانتاج

(١) سجلت الصناعة زيادة قدرها ١٦٪ عام ١٩٦٣ ، ١٧٪ عام ١٩٦٤ .

بتكلفة رخيصة تمكنها من منافسة الصناعات العالمية . وحيث ان هذه الصناعات غير مقيدة بشراء حاجتها من المستلزمات من السوق المحلى ، لذا فانها تكون قادرة على ممارسة الضغط على منتجى المواد الاولية المحلية التى ترتفع أسعارها وهذا الموقف ، يضطر هؤلاء بالتالى الى محاولة تخفيض أثمان السلع التى يقومون بانتاجها ، وذلك بزيادة انتاجية العاملين فى المشروعات التى يعملون فيها .

ونتيجة للصعوبات الاقتصادية التى واجهت المشروعات بسبب ارتفاع أسعار الصناعات الاستخراجية وحتى يتوافر للمشروعات الانتاجية عامة والصناعات التحويلية خاصة حرية أكبر فى تكييف أوضاعها العامة فقد أصبح من الضرورى زيادة نصيبها فى الاستثمارات المركزية حتى يمكنها القيام بتجديد معدات الانتاج لتتناسب مع التطورات العالمية . واتجه الاصلاح الاقتصادى الى تخفيض سعر الفائدة على قروض الصناعات التحويلية ، كما اتجه الى تخفيض الضرائب التى تفرض على مرتبات العاملين .

ولقد أثرت حركة الاصلاح على اعادة توزيع الدخل القومى ، وعلى العلاقات الاجتماعية ، ذلك أن الاقتصاد قد تحرر من رقابة أجهزة الادارة ، وعلى سياسة الاستثمار ، وبالتالى زيادة ماينفق على التحسينات التكنولوجية، بالقياس الى جملة المصروفات الاستثمارية ، ومحاولة المشروعات تقصير مدد الاستهلاك ، حتى يمكنها متابعة الثورة التكنولوجية فى العالم ، وحتى لا تصبح صناعاتها وآلاتها متقادمة مع هذا التطور المستمر فى الصناعة .

وتقوم البنوك بدور هام فى مجال التنمية الراسية ، اذ تعد مسئولة عن استغلال ودائع المشروعات ، والتى يشترك ممثلون عنها فى ادارة هذه البنوك . وهذه المشروعات بدورها يترك اليها تقرير التنمية الراسية وحجم الانتاج ونوعه ، وبذلك تؤثر عوامل خارجية فى اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاط المشروع ، وهذا سيكون له تأثيره بالتالى على الناتج القومى ، وعلى توزيع الدخل القومى .

والى جانب تخفيض ما يخص أجهزة الادارة وقطاعات الخدمات والقطاعات غير الانتاجية من الناتج القومى ، فان هذا الموقف يضطر هذه القطاعات أن تعمل على زيادة كفايتها بالتنمية الراسية ، بغرض المساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى . وتدخل المشروعات الانتاجية فى علاقات تعاقدية مع مشروعات الخدمات مقابل أثمان تتحدد على ضوء التكلفة الاقتصادية للسلع والخدمات المتاحة .

ويثير الاصلاح الاقتصادى مشكلة الايدى العاملة غير الماهرة ، فى مشروعات الانتاج والخدمات والاجهزة الادارية ، كذلك مسألة المشروعات الحدية والتى تعمل بكفاية اقل من كفاية المشروعات المتوسطة .

ثالثا ـ تشيكوسلوفاكيا

وفى تشيكوسلوفاكيا اهتم الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ عام ١٩٦٥ بالتوفيق بين قرارات التخطيط الاقتصادى التى تصدر عن السلطات المركزية ، وبين المسئوليات الواسعة التى منحت للمشروعات والمصانع ، التى أصبحت تبنى تقديراتها منذ تلك الفترة على توقعات السوق .

ولقد كان من بين الاسباب الداعية للاصلاح الاقتصادى ، والذى طبق على مراحل ، أن نظام التخطيط المركزى لم يعد أسلوبا كافيا يصلح لتوجيه الاقتصاد فى بلد متقدم صناعيا مثل تشيكوسلوفاكيا .

فلقد أتصف الاقتصاد فى فترة الستينيات بوجود موظفين وعمال أكثر من حاجة العمل فى الدولة ، مما أدى الى هبوط انتاجية العمل ، والتخلف فى أجور العاملين فى قطاعات الخدمات بالمقارنة بأجور العاملين فى قطاعات الانتاج ، وزيادة حجم الاجور الكلية بمعدل أسرع من زيادة الدخل القومى(١) ، فزيادة العمالة نتج عنها استخدام القوى العاملة استخداما غير اقتصادى أطلق عليه « العمالة الزائدة غير المنتجة » ، وترتب على ذلك هبوط انتاجية العمل ، وارتفاع رقم الاجور الاجمالية ، وجمود الدخل القومى . وأدى التوسع فى التوظف الى استخدام أيدى عاملة غير مدربة بأجور منخفضة حتى يمكن الاحتفاظ بالحجم الكلى للاجور ، وقد تعارضت هذه السياسة مع اجراءات الترشيد التى سعت يوغوسلافيا الى اتباعها فى تلك الفترة . فالترشيد يشتمل على استخدام أساليب وطرق لتوفير العمالة الزائدة ، ويستتبع ذلك احداث وفورات فى تكلفة العمل ، وبالتالى زيادة الاجور عن المتوسط المسموح به . غير أن الاجهزة المركزية سعت الى ضرورة مراعاة متوسط الاجور وكبح جماحها ، وبذلك فقدت الاجور دورها كحافز ، لانهـا لم تكن تعكس بدرجـة كافية الاختلافات فى كمية العمل ونوعيته ، كذلك لم يكن يسمح بتجاوز الاجور عن المستوى المسموح به ، ومن الاثار المصاحبة لفترة الادارة المركزية للاقتصاد ، تضييق الفروق بين فئات الاجور ، والاتجاه نحو مساواة أجور العاملين فى القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى .

وتوجد نظرية شائعة فى الاقتصاد الاشتراكى تقوم على قواعد ثلاث ـ الاولى نمو انتاجية العمل بمعدل يفوق متوسط الاجور ليحصل العمال على نصيب يعادل ما أسهموا به فى زيادة الانتاج عما هو مستهدف له ، بحيث يمنح العمال أجورا أو مكافآت تعادل نسبة ارتفاع رقم الانتاجية الذى تحقق أو جزءا منه على الاقل . فيخصص ثلث الموارد المتولدة عن الزيادة فى الانتاجية لزيادة معدل تراكم رأس المال ، ولزيادة الاستهلاك الاجتماعى ، ولدفع أجور

(١) Bedrich Levcik, «Wages and Employment in the New System of Planned Management in Czechoslovakia,» I. L. O. Review, Vol. 1. 95. No. 4, April. 1967.

العاملين فى القطاع غير الانتاجى ، والثلث الثانى يستخدم فى خفض أسعار السلع الاستهلاكيه ، بينما يترك الثلث الاخير لنمو متوسط الاجور للعاملين فى القطاع الانتاجى . وسبب الاهتمام بزياده الانتاجية هو الاهتمام بالتنمية الرأسية بدلا من التنمية الافقية التى تطلب استثمارات ضخمة ولن تدر عائدا فى الاجل القصير .

والقاعدة الثانية فى هذه النظرية ترى أنه يمكن تحسين مستوى المعيشة عن طريق خفض أسعار التجزئة . أما القاعدة الثالثة فتقوم على تلبية احتياجات القطاع غير الانتاجى من الفائض المتولد من القطاع الانتاجى .

ولقد سعى الاصلاح الاقتصادى الى تلافى معوقات نمو الانتاجية ، حيث لم تعد الاجور حافزا لحث العمال على بذل مزيد من الجهد ، والى مراجعة مبدأ « أجر متساو عن عمل متساو » بالنسبة لفئات الاجور الاساسية ، ثم بالنسبة لنظام الاجور كله ، اذ الملاحظ أن عاملا لديه مهارة معينة ، ومصنف فى فئة أجور معينة ، يتعين عليه أن يتقاضى أجرا متساويا بالنسبة لمقادير متساوية من العمل ، بصرف النظر عما اذا كان لانتاجه اثر اقتصادى كبر ام قل ، أو كان لانتاجه نوعية معينة ، وسواء كانت تلك المنتجا تعليها طلب أو ليست لها فائدة . ولذلك سعت حركة الاصلاح الاقتصادى الى التمييز بين فئات الاجور تبعا لكمية العمل المبذول ، ونوعيته ، ومقدار الطلب عليه ، واختلافه من صناعة لاخرى ومن نشاط لاخر .

وفى عام ١٩٦٧ طبقت اجراءات سميت باصلاحات الاسعار ، جعلت اتجاهات الاسعار أكثر مرونة ، وأمكن التمييز بين الاجور حسب النتائج التى تحققها المشروعات ، وعلى ضوء اجمالى دخل المشروعات (القيمة المضافة الصافية) (١) ، وسمح للمشروعات فى حالة تجاوز ارقام الانتاج المستهدفة أن تستبقى جزءا من الدخل المحقق للتمويل الذاتى ، وهذا ما كان يخالف الاتجاه الذى كان معمولا به قبل الاصلاح ، اذ كانت كل الاموال الفائضة لدى المشروعات تحول الى الميزانية العامة فى صورة ضرائب أو استقطاع فى الدخل .

أما أجور العاملين فى القطاع غير الانتاجى فقد كانت لا تزيد بأكثر من ٢ ٪ سنويا ، وفى قطاع الانتاج ٤ ٪ ، لذا اتجه الرأى الى أن تتقاضى بعض مؤسسات الخدمات مقابلا عن الخدمات الاضافية التى تؤديها حتى يمكن التخفيف عن أعباء الميزانية المركزية . وفى هذه الحالة أمكن اعادة النظر فى اعتمادات الأجور (٢) والتحكم فى اتجاهاتها ، دون الحاجة الى تعيين مزيد من العمالة ،

---

(١) القيمة المضافة = الناتج ــ المستخدم
حيث أن الناتج = صافى المبيعات + بضاعة آخر المدة .
والمستخدم = المشتريات + بضاعة أول المدة .

(٢) Budget Pay Roll.

وبهذا ترتفع أجور العاملين وكفاءتهم ، ويمكن الحصول على خدمات نوعية أفضل .

وقررت خطة الاصلاح انه لكى يمكن ضمان اتجاهات أجور مناسبة فانه يجب احداث خفض كبير فى معدل التوظف ، والتخلص من العمالة الزائدة وترشيد العمل ، وزيادة معدل الانتاج ، وزيادة تكوين تراكم راس المال فى المشروعات ، والغاء الحدود العليا للأجور(١) ، واشتراك العمال ايجابيا فى ادارة مشروعاتهم حتى يشعروا بأن لهم مصلحة مباشرة فى النتائج المادية لعملهم ، وتحرك العمالة الزائدة الى الاماكن التى تحتاجها أو تدربها على أعمال جديدة ، وهذا يعنى غلق المصانع التى تعمل على أسس غير اقتصادية كذلك هدف الاصلاح الجديد الى اعطاء الحرية للمشروعات لكى تستطيع استغلال أصولها بكفاءة ، فأعطيت الحرية فى اختيار توليفة الانتاج(٢) ، أى المفاضلة بين عناصر المدخلات التى تحقق لها أقصى انتاجية وهى الاجور والمستلزمات وراس المال ، وبذلك يمكنها زيادة الانتاج وبالتالى زيادة الدخل. أى أنها تسعى الى زيادة المخرجات بنسبة اكبر من معدل زيادة المدخلات ، او زيادة المدخلات بنسبة أقل من زيادة المخرجات ، وهذا يعنى تحقيق حجم الانتاج باستخدام عناصر مدخلات أقل من المعدلات المعطاه ، أو زيادة حجم الانتاج بمعدل يفوق نسبة الزيادة فى استخدام المدخلات .

واعتبارا من يناير ١٩٦٧ فرضت ضريبة على قائمة الاجور فى المشروعات سميت « ضريبة الموازنة »(٣) للحد من ارتفاع تكلفة الأجور بالنسبة للعائد الصافى ، ولتجعل ارصدة الاستثمار تزيد بمعدل اسرع من معدل الزيادة فى الاجور .

ويقضى الاصلاح الاقتصادى بأن يعتمد دخل العاملين على انجاز المشروع للاهداف التى يسعى الى تحقيقها ، وهذا يقرره جهاز السوق ، وبذلك لم تعد الاجور تتحدد وفقا للوائح تضعها السلطات المركزية . وبهذا يمكن أن ترتفع دخول واجور العاملين فى المشروعات ذات الانتاجية العالية ، والمصنفة حاليا عند مستوى أقل فى جداول المرتبات . واتجه الرأى الى أن يرتبط دخل العامل ليس فقط بمقدار ما ساهم به فى الانتاج ولكن بالنسبة للانتاجية الكلية للمشروع وبهذا يرتبط العمل الفردى بالعمل الجماعى . ويصبح النظام الجديد للاجور هو الدخل المترتب عن العمل . وليس نظام الاجر الثابت كما كان الحال من قبل(٤) .

---

(١) Wage ceiling.
(٢) Input mix.
(٣) Stabilization Charge.
(٤) Bedrich Levcik.